

Distr.: General
14 September 2016
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٧٧١، المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في أفغانستان":

"يعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه لحكومة أفغانستان، قبل انعقاد مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان الذي سينظم في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ ويشارك في استضافته الاتحاد الأوروبي وحكومة أفغانستان، ويدعو أعضاء المجتمع الدولي إلى مواصلة جهودهم المدنية والإنمائية المبذولة لمساعدة حكومة وشعب أفغانستان على نحو يتسق مع إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة وفي ظل اضطلاع أفغانستان بالقيادة وتوليها مقاليد الأمور.

"ويشدد مجلس الأمن على أهمية التقدم الذي أحرزته أفغانستان ويدعو جميع الكيانات السياسية إلى العمل معاً لتحقيق مستقبل ينعم فيه شعب أفغانستان بالسلام والازدهار.

"ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان، وإدانته للأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان، بما يشمل شبكة حقاني، وكذلك تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية/داعش) وسائر الجماعات المسلحة غير القانونية، وعن دعمه لحكومة أفغانستان، وعلى وجه الخصوص قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، في مهمتها الرامية إلى بسط الأمن في بلدها وفي كفاحها ضد الإرهاب والتطرف العنيف.



”ويعيد مجلس الأمن أيضا تأكيد دعمه لتنفيذ عملية سلام ومصالحة تتولى أفغانستان قيادتها وتمسك بزمامها بهدف تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان، ويدعو جميع الأطراف الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية للتعاون في هذا الصدد.

”ويعرب مجلس الأمن مجددا عن دعمه الكامل لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تنفيذ ولايتها وفقا للقرار ٢٢٧٤ (٢٠١٦)، وللممثل الخاص للأمين العام.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد التزامه القوي بسيادة واستقلال أفغانستان وسلامتها الإقليمية ووحدة الوطنية، ويؤكد من جديد أن مستقبل أفغانستان يتوقف على بناء دولة مستقرة وآمنة ومكتفية ذاتيا من الناحية الاقتصادية، وخالية من الإرهاب والمخدرات، تقوم على أساس من سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية المتينة وعلى ضمان حقوق والتزامات المواطنين وإعمالها“.